القصبة في، 22 جانفي 2025

الجمهورية التونسية
رئاسة الحكومة
رئيس الحكومة

من رئيس الحكومة

إلى

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع : حول السؤال الكتابي للنائب المحترم السيد عبد السلام الحمروني .

المرجع : مكتوبكم عدد ص-2024-26-3000-0002973 .

تحية طيبة وبعد،

أتشرف بموافاتكم طي هذا بالإجابة على السؤال الكتابي الذي توجه به السيد عبد السلام الحمروني، عضو مجلس نواب الشعب إلى رئاسة الحكومة حول إحداث دار خدمات إدارية بمعتمدية بني خداش من ولاية مدنين.

فالمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمها إلى المعني بها.

وتفضلوا بقبول فائق عبارات الاحترام والتقدير.

والسلام

رئيس الحكومة

كمال المدوري

❖ **الإجابة:**

انطلق مشروع دور الخدمات الإدارية منذ سنة 2009 بهدف تقريب الخدمات الإدارية وتنويع إسداء الخدمات باستخدام الشبكات المتوفرة وترشيد الموارد المتاحة وإعادة توظيفها والتكامل مع مساري اللامركزية والتحول الرقمي من خلال إحداث خدمات أقل كلفة وأكثر نجاعة. ولتحديد الإطار العام المشترك لتنفيذ مشروع دور الخدمات الإدارية تمّ إمضاء الاتفاقية الإطارية لمشروع تطوير دور الخدمات وتعميمها المبرمة بتونس في 31 مارس 2022 والمصادق عليها بمقتضى الأمر الرئاسي عدد 315 لسنة 2022 المؤرخ في 8 أفريل 2022 وهو مشروع تتولى الإشراف عليه لجنة القيادة الفنية المحدثة لدى رئاسة الحكومة، ووزارة الشؤون الاجتماعية وصناديق الضمان الاجتماعي أعضاء مشاركين ضمن اللجنة الفنية المذكورة.

وتتعهد وزارة الشؤون الاجتماعية في إطار هذا المشروع أساسا بـــ:

- ❖ دعم التنسيق والعمل المشترك بين صناديق الضمان الاجتماعي.
- ❖ تفعيل الحلول التعاونية بين صناديق الضمان الاجتماعي لإسداء الخدمات الراجعة بالنظر لصندوقين أو أكثر من قبل عون مشترك تابع لأحد الصناديق.
- ❖ مرافقة تحويل دور خدمات الضمان الاجتماعي إلى دور خدمات متعددة الاختصاصات.

وتتنوع نماذج دور الخدمات وفقا لما يلي:

- ➢ نموذج متعدد الشبابيك.
- ➢ نموذج المخاطب الوحيد.
- ➢ النموذج التعاوني.
- ➢ النموذج المتنقل.
- ➢ النموذج الرقمي.

وتعد مهمة إحداث مراكز ومكاتب دور الخدمات الإدارية وتوزيعها الجغرافي وتعميمها على مختلف الولايات من صلاحيات لجنة القيادة الفنية لمشروع دور الخدمات الإدارية المحدثة على مستوى رئاسة الحكومة التي تتولى دراسة مطالب الإحداث وفقا لجملة من المعايير على غرار:

- الكثافة السكانية،
- نسبة التغطية الإدارية الحالية (نسبة توفر تمثيليات للهياكل ذات الأولوية بالنسبة للمواطن)،
- البعد عن مركز الولاية،
- مؤشر التنمية الجهوية.

ولمزيد تقريب الخدمات الإدارية من المواطنين خاصة بالمناطق الداخلية التي تشكو ضعف التغطية الجغرافية للخدمات ذات الأولية وخاصة تلك المتعلقة بمجال الضمان الاجتماعي، تمّ الشروع في تنفيذ مشروع دور الخدمات الرقمية للبلديات، وهي فضاءات قارة أو متنقلة تسدي خدمات إدارية رقمية ملائمة لحاجيات المتعاملين مع الإدارة بمناطق إحداثها وفقا لحاجياتهم الفعلية، ويمكن أن تتخذ دار الخدمات الرقمية، اعتمادا على نموذج المخاطب الوحيد، أحد الأشكال التالية:

فضاء قار ذو شبابيك متعددة الاختصاصات / أو فضاء متنقل / أو فضاء خدمة ذاتية.

وتتمثل خصوصيات دور الخدمات الرقمية في وضعها تحت الإشراف العام للبلديات من حيث التصرف والتعهد بإسداء الخدمات نيابة عن الهياكل الأخرى وبتفويض منها وباعتماد منصة معلوماتية موحدة لإسداء خدمات مرقمنة جزئيا أو كليا من قبل مخاطبين وحيدين وباعتماد وسائل مؤمنة ومتاحة للدفع الالكتروني.

وتتولى البلديات الانخراط في مشروع دور الخدمات الإدارية الرقمية عبر تقديم ترشحاتها وفقا للمعايير الترشح التالية:

- **المعطيات الديمغرافية:** المساحة الجملية للمجال الترابي للبلدية، عدد السكان ضمن المجال الترابي للبلدية وتوزيعهم حسب الفئات العمرية، الخصوصيات الطبيعية الغالبة للبلدية، المسافة الفاصلة بين مركز البلدية ومركز الولاية، العمادات الراجعة بالنظر للمجال الترابي للبلدية، البلديات المجاورة.
- **المعطيات الاقتصادية:** أهمّ الأنشطة الاقتصادية بالمجال البلدي، تقييم لتغطية شبكة المواصلات المتوفّرة، تقييم حالة البنية التحتية للطرقات.
- **معطيات حول البلدية:** الإطار البشري، توفير الأعوان لفائدة دار الخدمات الرقمية.
- **معطيات حول الفضاء (أو الفضاءات) تحت ملك البلدية والمقترح لإيواء دور الخدمات.**
- **الربط بشبكات الاتصال.**
- **معطيات حول الوضعية المالية للبلدية.**

الوزير
07 جانفي 2025